مجتمع

المرصد العربي لحقوق الإنسان: مؤشر للأمن الغذائي

أعلن المرصد العربي لحقوق الإنسان عن تبنّي اقتراح بإطلاق المؤشر العربي للأمن الغذائي، في ظل انخفاض مراتب دول عدّة في المؤشر العالمي للأمن الغذائي، ولتفادي ما يواجهه العالم أجمع من تهديدات على مستوى وفرة الغذاء واستدامة إمداداته. وأكد المرصد أنّ للمؤشر أهمية قصوى في ظل تحديات النظم الغذائية المستدامة التي يعاني منها العالم والتي تجلّت آثارها بشكل واضح خلال جائحة كورونا ومعاناة بلدان عديدة من نقص السلع الأساسية الغذائية وغير الغذائية، والحاجة الملحة إلى اتخاذ التدابير التشريعية المساندة. (قنا)

بريطانيا: ماريوبول الأوكرانية مهدّدة بالكوليرا

حذّرت وزارة الدفاع البريطانية، أمس الجمعة، من أنّ مدينة ماريوبول الأوكرانية مهدّدة بانتشار مرض الكوليرا، نظراً إلى أنّ الخدمات الطبية «قد تنهار على الأرجح». أضافت في بيان نشرته على «تويتر» أنّه من المحتمل كذلك حدوث نقص شديد في الأدوية في خيرسون. وذكرت أنّ روسيا تواجه صعوبات في توفير الخدمات الأساسية لسكان المناطق الأوكرانية الخاضعة لسيطرتها. وفي الشهر الماضي، كانت مديرة الطوارئ التابعة لمنظمة الصحة العالمية في أوكرانيا دوريت نيتسان قد أفادت بأنّ ماريوبول من المناطق المهددة بالكوليرا. (رويترز)

النحل يدفع ثمن التغيّر المناخي

حذّر الاتحاد الوطني لتربية النحل في فرنسا من أنّ النحل، المهدّد أصلاً في البلاد بسبب الزراعة المكثّفة أو الدبابير الآسيوية، يعاني كذلك بشكل كبير من التغيّر المناخي، علماً أنّ هذه الحشرات الملقّحة تؤدّي دوراً أساسياً في الزراعة. وأكّد المتحدّث باسم الاتحاد ومربّي النحل آنري كليمان لوكالة فرانس برس، أنّ «ثمّة تحدياً آخر يتمثل في تغيّر المناخ إلى جانب التهديدات التي أثّرت على تربية النحل لسنوات، من المبيدات الحشرية والزراعة الأحادية واختفاء التحوطات والدبابير الآسيوية و(طفيليات) فاروا». وأشار كليمان إلى أنّ معدّل حالات النفوق في خلايا النحل «يبلغ في المتوسط نحو 30 في المائة سنوياً، وهي نسبة هائلة». وشرح أنّ «مربّي النحل، حتى يحافظوا على خلاياهم، يضطرون إلى تجديدها بالعمل والتكلفة الإضافيين». وقال: «لولا وجود مربّي النحل لتجديد الخلايا، لكنّا شهدنا أصلاً نقصاً في عدد النحل في المنطقة»، فيما توفّر هذه الحشرات «35 في المائة من مواردنا الغذائية» من خلال التلقيح. ومع تأثير تغيّر المناخ، «صارت المحاصيل غير منتظمة بشكل متزايد» و«هذا أمر يعقّد بشكل كبير حياة النحّالين المحترفين»، بحسب كليمان الذي لفت إلى أنّ خلايا النحل قد تعاني من تأثيرات مختلفة لتغيّر المناخ، بما يشمل الحرائق والبرد والفيضانات». وإذ أفاد بأنّ عام 2021 كان «أسوأ عام بالنسبة إلى تربية النحل في فرنسا» مع إنتاج دون 10 آلاف طنّ، بيّن أنّ عام 2022 انطلق بشكل جيد في معظم المناطق بفضل الشتاء المعتدل، لكنّه أبدى في المقابل «قلقاً بالغاً من الجفاف المقبل» الذي يعرقل إنتاج النباتات للرحيق.

(فرانس برس)

(فيصل خان/ الأناضول)

الجزائر: أطفال مستثنون من «التعليم الإجباري»

الجزائر ـ **كمال بوحدة**

رغم الإمكانات المالية الضخمة التي تخصصها الحكومة الجزائرية لقطاع التربية والتعليم، واحتلاله المرتبة الثانية في الميزانية السنوية للدولة، تُحرَم نسبة من الأطفال من حق التعليم لأسباب مختلفة، مثل الفقر والجهل وانعدام الإمكانات الخاصة بالتحاقهم بالمدارس؛ خاصة في المناطق الجبلية وتلك في الجنوب والمحافظات الداخلية.

وأقرّ وزير التربية عبد الحكيم بلعابد، في تقرير قدمه على هامش مؤتمر المنظمة العربية للتربية والعلوم في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، بأن 97 في المائة من أطفال الجزائر يلتحقون بالمدارس، فيما يبقى ثلاثة في المائة خارجها عند بلوغهم سن التعليم الإجباري.

شاء القدر أن تعيش حليمة وشقيقها سمير في عائلة من البدو الرحل التي تنتقل من منطقة إلى أخرى بحثاً عن الماء والمأكل لقطعان الأغنام. وتتوجه إلى أعماق المحافظات الداخلية والجنوبية في الشتاء والمحافظات الساحلية والشمالية في الصيف. وقد حرم وضع اللااستقرار في العيش حليمة وسمير من الدراسة، والحصول على حقهما في التعليم ودخول المدرسة.

في الفترة الأخيرة، تواجدت عائلة حليمة وسمير في منطقة سيدي راشد بولاية تيبازة قرب العاصمة الجزائرية. وتخبر حليمة «العربي الجديد» أنها لا تجيد القراءة والكتابة رغم أن عمرها تجاوز عشر سنوات، وتكتفي بمساعدة والدتها في أشغال البيت، وهو مجرد خيمة من القش لا تتضمن أدنى شروط الحياة الكريمة. وتواجه حليمة صعوبة في التواصل والحديث مع الآخرين بسبب العزلة الكبيرة التي عاشتها مع عائلتها، أما شقيقها سمير البالغ 8 سنوات فتعلم بعض الكلمات والحروف بعدما بقي سنتين عند أقربائه قبل أن يعود إلى حياة الجهل والترحال. وهو يقول لـ«العربي الجديد، إن «حلمه بأن يصبح طبيباً تلاشى بعدما عاد إلى عائلته».

ويقول محمد، والد حليمة وسمير، لـ«العربي الجديد» إن «معظم الأطفال المنتمين إلى عائلات البدو الرحل لا يتعلمون، باستثناء بعضهم في حال تُركوا عند أقارب، أو ألحقوا برياض تتكفل تعليمهم». يضيف: «أبناؤنا ضحية عملنا الصعب، وقدرهم يرتبط بحرماننا من الدراسة أيضاً، وعدم إجادتنا الكتابة والقراءة».

ولا تختلف قصة عنتر البالغ 14 من العمر عن قصة حليمة وسمير، فعائلته تقطن في منطقة جبال زكار بمنطقة ملیانة (غرب)، ويبيع على قارعة الطريق يومياً الخبز المحضر منزلياً لمارة وسواح قادمين من مناطق مجاورة. ويخبر «العربي الجديد» أنه لم يجلس على مقاعد الدراسة أبداً، لأن الظروف المناخية السائدة في الجبال منعت ذلك. وهو بالتالي لا يعرف الحروف الأبجدية ولا الحساب، ويقضي يومه في مساعدة والده في مزاولة أعمال الفلاحة والتجارة. ويقول: «لا أزال أحلم بالدراسة، ولن أتأخر لحظة إذا حصلت على فرصة لفعل ذلك، فأنا مشتاق لحجرة الدراسة واللعب مع زملائي في ملعب المدرسة».

يتابع عنتر: «لا تزال منطقتنا تشهد اضطرابات أمنية تجعل والدي يخشى أن أتنقل عبر الطريق الجبلي الوعر للمدرسة الواقعة في منطقة عين النسور، علماً أن عائلتي تعيش أيضاً في فقر شديد، ولم أكن أنا ضحية وحيدة لهذا الوضع، إذ دفعت أختي الثمن أيضاً، لكن خالتي أرسلتها إلى مدرسة ابتدائية في منطقة خميس ملیانة».

ويندرج هؤلاء الأطفال ضمن نسبة الثلاثة في المائة الذين لم يلتحقوا بالمدارس في السن القانونية، في حين تتحدث وزارة التربية عن التحاق 567 ألف تلميذ جديد بالمدارس هذا العام، وأن 17 ألف طفل في السن القانونية تعذر عليهم فعل ذلك، رغم أن المرسوم الحكومي الذي صدر في يونيو/ حزيران 2018 نص على أن التعليم الإجباري مضمون للأطفال الذين بلغوا السن القانونية للدراسة، أي ست سنوات، ويتضمن أيضاً منح إذن تسجيل استثنائي للأطفال الذين تأخرت دراستهم. ومن بين أسباب التخلف عن الالتحاق بالمدارس العوز والفقر وتكاليف الدراسة نفسها التي تعجز عائلات عن تأمينها، كذلك يسود التفكير التقليدي في بعض المناطق الريفية، حيث تفضل بعض العائلات دفع أطفالها إلى ممارسة أعمال الرعي والزراعة. وقد يخضع بعضها لظروف عدم وجود مدارس في المناطق التي تقيم فيها، وغياب النقل المدرسي إلى مناطق أخرى، ما يجبر تلاميذ على قطع عشرات الكيلومترات للذهاب إلى مدرسة.

أمر غير منطقي

يقول المتخصص في علم الاجتماع جمال بن زيان إنّ «حرمان الأطفال من التعليم أمر غير منطقي في ظل تأكيد القوانين بوضوح الحق الإجباري بحصولهم على تعليم مجاني حين يبلغون سنّ السادسة، وتوفير كلّ الظروف التي تسمح لهم بالتعليم والنجاح فيه. وتمنع هذه القوانين أولياء الأمور من حرمان أولادهم منه وتعرّضهم لعقوبات».

تحقيق

يسجل العراق ارتفاعاً في أعداد الحرائق التي تصيب كثيرين وتودي بحياتهم، في ظل ضعف أو غياب معايير السلامة العامة. ويفوق عدد ضحايا الحرائق أرقام ضحايا الحوادث الأمنية والتفجيرات

حرائق العراق

غياب معايير السلامة يودي بحياة كثيرين

بغداد ـ **زيد سالم**

تشير الإحصائيات الحكومية في العراق إلى نشوب أكثر من 10 آلاف حريق في عموم مدن البلاد منذ مطلع العام الجاري، وهو رقم حقيقي لكنه «كبير جداً» وفقاً لمراقبين، ويعود إلى أسباب عدة من بينها ضعف الإجراءات الوقائية وتهالك البنى التحتية وعدم الاهتمام بتوفير أجهزة الإطفاء الحديثة واعتماد معايير السلامة. كما تشهد البلاد حرائق مفتعلة عادة ما تؤدي إلى خسائر بشرية ومادية كبيرة، في وقت يؤدي إحراق النفايات إلى تلوث الهواء في الأحياء السكنية.

ويقول مدير العلاقات والإعلام في مديرية الدفاع المدني العميد جودت داوود إن «الأسباب التي تؤدي إلى اندلاع حرائق كثيرة، منها التماس الكهربائي والحوادث المتعمدة والنزاعات العشائرية وغير ذلك»، مشيرة إلى أن «الحرائق تزداد في فصل الصيف». وشهدت العاصمة بغداد العدد الأكبر من الحرائق، تليها البصرة وكركوك والنجف، وقد طاولت مجمعات تجارية ومستشفى ومخزن سلع غذائية ومصنعاً وورشة للنجارة بالإضافة إلى عدد من المنازل والمحال التجارية.

وفي وقت سابق، أعلن مدير الدفاع المدني اللواء كاظم سالم بوهان أن هناك حاجة لإجراء تعديلات في قانون الدفاع المدني لمواجهة تحديات الحرائق، مؤكداً أن ضعف متطلبات السلامة سبب رئيسي في استمرار اندلاع الحرائق. بالتالي، هناك حاجة إلى تشديد قانون إجراءات السلامة وفرض غرامات بحق المخالفين، مؤكداً أن عدد الحرائق في عموم مدن البلاد منذ مطلع العام الجاري تجاوز عشرة آلاف حريق، وقد جرى التعامل معها من قبل فرق الإطفاء والدفاع المدني.

وتعدّ الحرائق أحد الأسباب الرئيسية لزيادة حالات الإصابات والوفيات، بالإضافة إلى حوادث السير، ما يعني أنها تفوق أعداد ضحايا الحوادث الأمنية والتفجيرات. وعلى الرغم من التوجيهات الصادرة عن مديريات الدفاع المدني، إلا أن الحرائق ما زالت تندلع في معظم المدن العراقية، وتشمل المنازل والمساحات الخضراء وحقول القمح والشعير والدوائر الحكومية والمطاعم والمجمعات التجارية. وتسبّب حريق اندلع في مجمع تجاري في حي المنصور في العاصمة بغداد بإصابة ثلاثة عاملين فيه بحروق من الدرجة الثانية، فيما تعرض عامل أجنبي إلى إصابات بليغة، بحسب مصادر محلية من بغداد. وذكرت أن «المجمع، وهو من طابقين، احترق بالكامل بسبب غياب إجراءات السلامة، وبنائه بالواح الساندويتش بانل سريعة الاشتعال والمخالفة لتعليمات السلامة الصادرة عن مديرية الدفاع المدني». وقبل ذلك، أظهرت لقطات فيديو محاصرة النيران رجلا مسنا على سطح مبنى التهمته النيران وسط البصرة. ومع تأخر فرق الأطباء، كان الرجل قد توفي محترقاً وسط صيحات الأهالي والمتجمعين في الشارع، في وقت لقي 4 أطفال حتفهم بسبب احتراق منزلهم في منطقة الغزالية غربي العاصمة، مطلع العام الجاري».

من جهته، يقول العقيد هشام العزاوي، وهو من مديرية الدفاع المدني في العاصمة بغداد، إن «الحرائق تعد من الحوادث الطبيعية في كل العالم، لكن ما يحدث في العراق عادة ما يرتبط بغياب التوعية لدى الأهالي أو بسبب أزمة الكهرباء، والخلافات الشخصية، بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بالإرهاب». ويوضح في حديثه لـ«العربي الجديد» أن «معظم المباني التي أنشئت خلال الأعوام الماضية تفتقر إلى الاهتمام أو إطفاء الحرائق، على الرغم من الإشعارات الدائمة من قبل مديرية الدفاع المدني ووزارتي الصحة والبيئة، ولعل أكثر ما يشكل خطراً فعلياً هو استخدام البلاستيك». ويقول العزاوي إن «الاستهتار بالقانون ولجوء بعض الأشخاص إلى افتعال الحرائق في المحال التجارية أو المنازل بسبب الخلافات الشخصية، هو أكثر ما يؤدي إلى حالات وفاة وإصابات بليغة»، مؤكداً أن «الإرهاب ما زال يستخدم ورقة الاستنزاف الاقتصادي، لا سيما في المناطق التي لا تزال تشهد ضعفاً أمنياً. لذلك، فإن عناصر الدولة الإسلامية داعش تلجأ إلى إحراق مزارع وبساتين من لا يدفع إتاوات أو غير ذلك».

كما يلفت إلى أن «حالات الوفاة بسبب الحرائق تزداد يوماً بعد يوم، بسبب التزايد الكبير في أعداد الحرائق، لكنها ليس كما يُشاع في الإعلام والصحافة، كونها أقل بكثير مما تخلفه حوادث السير. ومن بين خمسة حرائق تحدث هناك حالة وفاة واحدة»، موضحاً أن «الحرائق تحتاج إلى مسؤولية اجتماعية من قبل الأهالي لأن 90 في المائة من أسبابها هي أخطاء تقع من قبلهم. بالتالي، من الضروري الاهتمام بنوعية المواد المستخدمة في الديكور ووضع منظومات الإطفاء الحديثة».

وفي إبريل/ نيسان الماضي، أفاد بيان لمديرية الدفاع المدني بأن «عدد الحرائق التي جرى إخمادها في جميع أنحاء العراق عدا إقليم كردستان، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري، بلغت 6049 حريقاً، أي نحو 2000 حريق شهرياً. وأنقذ 80 مواطناً من تلك الحرائق وما قيمته أكثر من 40 مليار دينار عراقي (نحو 30 مليون دولار)». وعزا البيان ارتفاع عدد الحرائق إلى سببين؛ أولهما تذبذب التيار الكهربائي وتداخل الأسلاك الكهربائية في المناطق السكنية والتجارية، ومخالفات البناء واستخدام ألواح سريعة الاشتعال لا تراعي تعليمات السلامة العامة»، من دون أن يتطرق إلى الخسائر البشرية.

وخلال العام الماضي، سجل العراق نحو 26 ألف حريق أودت بحياة ما لا يقل عن 400 شخص، فضلاً عن إصابة المئات، وطاولت مستشفيات ومباني ومخازن تجارية ومجمعات سكنية، فضلاً عن مئات الهكتارات الزراعية، وخصوصاً حقول القمح شمالي وجنوبي البلاد.

من جهته، يوضح النائب المستقل في البرلمان العراقي هادي السلامي أن «أكثر من نصف عدد ما تُعلن عنه البيانات الحكومية ودوائر مديريات الدفاع المدني من حرائق تكون مفتعلة، وعادة ما ترتبط بعدم مراعاة شروط السلامة في إنشاء وتأسيس المباني. كما أحرقت مطاعم بسبب إهمال الجانب الأمني والوقائي من الحرائق»، قائلاً إن «هناك خسائر بشرية وإصابات كثيرة، وتحتاج بعض الحالات إلى علاج خارج البلاد. لذلك، لا بد من إتمام التحقيقات في هذه الحوادث، على أن تفعل مديريات الدفاع المدني الرقابة الدائمة على المطاعم والمجمعات التجارية وحتى المنازل». ويوضح السلامي أن «بعض الدوائر الحكومية تتعرض لحرائق. لذلك، فإن من واجب المديريات المختصة أن تعزز، بل تفرض شروط السلامة والوقاية عليها»، لافتاً إلى أن «مئات الضحايا من جرّاء الحرائق لا يُسجّلون لدى السلطات وعادة ما تضيع حقوقهم، وخصوصاً في المحافظات. وفي بغداد، هناك تغطيات إعلامية واسعة لمثل هذه الحوادث».

وكانت الأمانة العامة لمجلس الوزراء قد أعلنت، الثلاثاء الماضي، أن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي أصدر توجيهات بتطبيق معايير السلامة والأمان في المرافق العامة، من ضمنها إحالة المخالفين إلى المحاكم الجزائية. وقال المتحدث باسم الأمانة حيدر مجيد إن «الكاظمي أصدر توجيهات إلى الوزارات وجهات أخرى بضرورة تطبيق معايير السلامة والأمان في المرافق العامة»، موضحاً أن «التوجيهات تضمن اتخاذ مديرية الدفاع المدني الإجراءات الملائمة في الوزارات والجهات الحكومية والمنشآت كافة في مختلف القطاعات، لدرء خطر الحرائق وتطبيق معايير السلامة والأمان».

بدوره، يؤكد الباحث في الشأن العراقي عبد الله الركابي أنّ «معظم ما يُسجّل من حالات وفاة وإصابات بسبب الحرائق هي تلك التي تقع في مراكز المدن، لكن هناك ضحايا كثيرين لا يُسجلون لأن منازلهم أو محالهم التجارية لا تصل إليها فرق الدفاع المدني بسرعة، وعادة ما يتفحم أصحابها داخلها من دون إنقاذ أو تسجيل في السجلات الحكومية». يتابع في حديثه لـ«العربي الجديد» أنّ «الأهالي عادة ما يقومون بإطفاء الحرائق التي تقع في المنازل، قبل أن تصل إليهم فرق الدفاع المدني، ويقومون بإخلاء المنازل أو إخراج الضحايا، وتحدث عادة في المناطق النائية وأطراف المحافظات».

حريق الأعلى «داعش» في كركوك (علي مكارم غريب/ الأناضول)

6049
عدد الحرائق التي أُخمدت في العراق، عدا إقليم كردستان، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري

بحر غزة المكتظ والملوّث ينفس الهموم ويمنح الهواء

حددت فحوص مخبرية أجريت أخيراً نسبة التلوّث في مياه شاطئ قطاع غزة بـ 35 في المائة، واعتبرته غير آمن للسباحة، لكنه متنفس لا بدّ منه للسكان

غزة ـ **امجد ياغي**

في الثالث من يونيو/ حزيران الجاري، اكتظت شواطئ بحر غزة بالرواد والبائعين المتجولين والعربات. أسرع بعضهم إلى الشواطئ مع انتهاء امتحانات المدارس، ولم يأبهوا بزحمة الطريق لقضاء وقت في مكان مفتوح بالهواء الطلق، وهو الأهم بالنسبة إليهم. لا يبالي الغزيون بشيء أمام شاطئ البحر، حتى بتلوّث مياهه. بعضهم لا يسبحون، ويحاولون منع الأطفال من فعل ذلك أيضاً لأنهم يعرفون خطورة التلوّث، وهم يريدون فقط أن يستمتعوا بالهواء الطلق، كما يقول محمد صيام من حي الزيتون، والذي كان أطفاله الثلاثة أصيبوا العام الماضي بطفيليات في المعدة نتيجة تناولهم فواكه كانت لامست رمال البحر الملوّث.

يعتبر صيام، وهو أب لسبعة أولاد يعمل في بيع قطع السيارات المستعملة، شاطئ البحر متنفساً مهماً وضرورياً لا بدّ منه للغزيين جميعهم، سواء إذا كان ملوثاً أو مكتظاً بالناس. ويؤكد في حديثه لـ«العربي الجديد» أنه «حتى لو زاد التلوّث فنحن مضطرون للتوجه إلى البحر. نعاني من اكتظاظ سكاني في كل المناطق، ومن الزحمة والأمراض والهموم المتفاقمة. طلبت مني زوجتي عدم التوجه إلى شاطئ البحر بعدما مرض أولادنا العام الماضي، لكن السؤال أين أذهب، فأنا لا أملك المال للذهاب لشاليه تضم حوض سباحة خاصا، أو مكان آخر، وديوني كثيرة».

ولا يخفى أن عدداً كبيراً ممن قصدوا شاطئ غزة شعروا بضيق من الازدحام، وكذلك من عدم اتباع عدد كبير من الأشخاص إرشادات التحذير التي توجهها رايات سوداء تضعها البلديات، وتنبه من مخاطر السباحة في أماكن محددة، علماً أن رايات أخرى حمراء تسمح بالسباحة في الأماكن التي تنصب فيها، لكن مع توخي الحذر.

غير آمن صحياً

تذكر سلطة المياه وجودة البيئة في قطاع غزة في تقرير أصدرته هذا العام عن واقع المياه في القطاع، أنّ البلديات تضطر إلى ضخ مياه الصرف الصحي من دون إخضاعه لأي معالجة إلى البحر. وتحدد كميات مياه الصرف الصحي التي جرى تصريفها إلى البحر بنحو 115,000 متر مكعب يومياً على الأقل. لكن هذه الأرقام والتي تتراقق مع تحذيرات من مخاطر التلوّث لا تمنع سهيل العمري البالغ 35 من العمر وأطفاله من الاقتراب من مياه شاطئ البحر وتجاهل التعليمات الخاصة بالتلوّث. ويحصل في كثير من الأوقات أن يفقد السيطرة على أطفاله الذين يجدهم مع أقرانهم قرب الشاطئ، علماً أنه كان يدأب في السنوات الماضية على التوجه مع عائلته لاستئجار شاليه من أجل الاستجمام في حوض سباحة نظيف، لكنه لا يعمل حالياً، ولا يملك إلا خيار قصد البحر. يقول العمري لـ«العربي الجديد»: «نتلقى تحذيرات من أن المياه التي تصل إلى منازلنا ملوّثة، وكذلك من أن المياه التي نشتريها من محطات التوزيع ليست صحية، وأن التربة ملوّثة أيضاً. ماذا نفعل كي نعيش حياة عادية في غزة؟ نعتقد بأنّ البحر يوفر الهواء النقي إلى حدّ ما، لكن الازدحام يزداد، ونقضي وقتاً غير قصير في البحث عن موقع مناسب للجلوس ويسمح بترك الأطفال يمرحون. في الحقيقة، نموت كل يوم من الظروف التي نعيشها، نريد نفس هواء البحر فقط».

لا اقتراب من الشاطئ

من جهته، يحضر نهاد سرعان البالغ 29 من العمر مع مجموعة من أصدقائه يومياً إلى شاطئ البحر قرب دوار الـ17 في منطقة الشيخ عجلين. ويعتبر في حديثه لـ«العربي الجديد» أن الليل أصبح بمثابة نهار، باعتبار أنه يمضيه على غرار باقي أصدقائه في النوم، رغم أنه متخرج في اختصاص الهندسة المعمارية، لكنه لا يجد أي فرصة عمل منذ عامين، بعدما سبق أن عمل عاماً واحداً فقط. وجميع أصدقاء سرعان من خريجي جامعة الأزهر في غزة، وعاطلون عن العمل حالياً، ويمضون وقتهم في لعب الكرة الطائرة والورق «الكوتشينة»، ويحضرون المشروبات بنفسهم. وفي مرات كثيرة توسعت جلساتهم لتضم عدداً كبيراً من الشبان الذين يريدون تناسي همومهم على الشاطئ، لكن الشرطة طلبت منهم المغادرة بحجة أنهم يزعجون الناس.

ويقول: «لا نقترب من شاطئ البحر لأنه مليء بالأمراض، ونحاول الابتعاد عن الازدحام. نسكن في بيوت صغيرة وضيقة بمخيم الشاطئ، والبحر بالنسبة لنا وسيلة هروب يومية، ونشعر أنه مثل شخص يحاكينا ويعرف همومنا ويمنحنا الهواء لأننا مجموعة شبان خريجين ومثقفين يعيشون بلا أمل في غزة».

يريد الجميع الاستمتاع بالهواء الطلق في غزة (محمد الحجار)

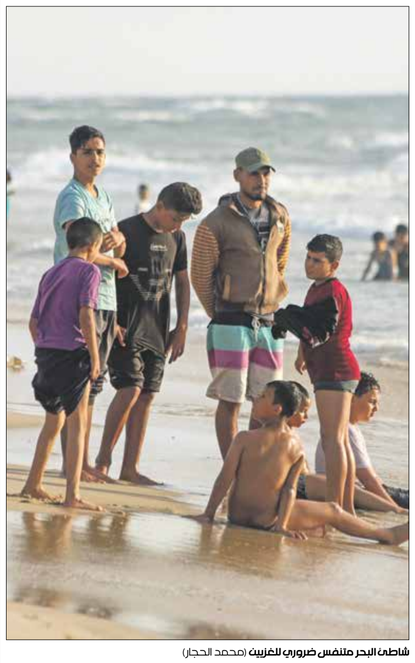
شاطئ البحر متنفس ضروري للغزيين (محمد الحجار)

ثقة حاجة إلى تعديل قانون الدفاع المدني لمواجهة تحديات الحرائق

مئات الضحايا من جرّاء الحرائق لا يُسجّلون لدى السلطات

ليبيا: نحو تسوية أوضاع المتزوجات بأجانب وأطفالهنّ

لا تختلف المرأة الليبية عن النساء العربيات بمعظمهنّ في ما يتعلّق بحجزهنّ عن منح الجنسية لأبنائهنّ في حال تزوّجن برجال أجانب. لكنّ الوضع يتبدّل في ليبيا، بحسب ما يبدو، إذ مُنح عدد من المعنيّين جنسية والدا تهم

منح الجنسية لأولادهنّ معضلة بالنسبة إلى الليبيات المتزوجات بأجانب (جويل ساجيد/ فرانس برس)

طرابلس ـ **اسامة علي**

أبدت السلطات في ليبيا اهتماماً بأوضاع ليبيات متزوجات بأجانب وأبنائهنّ بعد سنوات من المعاناة والصعوبات التي واجهنها في مختلف شؤون حياتهنّ. إذ قرّرت حكومة الوحدة الوطنية أخيراً منح الجنسية الليبية إلى 130 من أبناء هؤلاء الليبيات.

ووفقاً للقرار الحكومي، فإنّ الموافقة أتت لمصلحة هذا العدد من بين 289 طلباً من القائمة التي قدّمتها مصلحة الجوازات والجنسية وشؤون الأجانب إلى الحكومة، بعد تدقيقها وفحصها، مشيراً إلى أنّ الحكومة تحفّظت على منح 159 آخرين الجنسية بسبب شكوك في أوراقهم الثبوتية. وتُعدّ قضية أبناء الليبيات المتزوجات من أجانب واحدة من القضايا التي لطالما أقلقت الرأي العام، وتأثرت بشكل كبير بعدم الاستقرار الحكومي الذي عاشته البلاد طيلة السنوات الماضية، على الرغم من حقّهم في الحصول على الجنسية الليبية كونهم ولدوا في البلاد. وقد أفاد المكتب الإعلامي للحكومة بأنّ الأخيرة استندت في قرارها إلى قانون سابق يجيز منح الجنسية لدواعٍ إنسانية لـ«أبناء المواطنات الليبيات المتزوّجات من أجانب». يسري الخروجة واحدة من الليبيات المعنيات بهذه القضية، وهي متأكّدة من أحقّية أبنائها في الجنسية وفقاً للتشريعات الليبية، فتقول لـ«العربي الجديد» إنّ «طول معاناتي أنا وأولادي والصعوبات المتعلقة باستخراج أوراق ثبوتية للعلاج أو الدراسة تجعلني أوافق على أيّ إجراء ولو كان مستنده القانوني ضعيفاً». وكانت دراسة أبناء يسري المتزوجة بمواطن مصري قد تعثّرت قبل 11 عاماً، بسبب عدم توفر أوراق ثبوتية لتسجيلهم في المدرسة، لذا تؤكد: «طيلة السنوات الماضية، اضطررت إلى التحايل ليتمكّن أولادي من الحصول على أبسط حقوقهم، وهو التعليم، بشكل رسمي، أمّا المطالب الأخرى فيمكن الحصول عليها بالتدريج». وكانت نساء ليبيات متزوجات من أجانب قد بدأن في تنظيم أنفسهنّ في جمعيات ونشاطات حقوقية منذ سنوات، لكنّهنّ أعربن عن عزمهنّ المطالبة بحقوقهنّ أمام محاكم محلية منذ منتصف العام الماضي. ومنذ بدأت السلطات في منح مواطنيها أرقام دار جدال قانوني حول حقوق النساء من هذه الشريحة وأولادهنّ وحقّ الأخيرين في الحصول على الجنسية، خصوصاً أنّ إهمال هذه القضية يعني ضياع حقّ أصحاب هذه الشريحة في التعليم والعلاج والمشاركة السياسية.

لطالما اقلقت قضية أبناء الليبيات المتزوجات من أجانب الرأي العام

منحت حكومة ليبيا الجنسية إلى 130 من أبناء المتزوجات بأجانب

وتوضح المحامية مريم البريكي لـ«العربي الجديد» أنّ «التشريع الليبي يفرّق ما بين حقّ الليبي وحقّ الليبية في الجنسية الليبية، إذ تمنع التشريعات المواطنات من منح الجنسية لأبنائهن في حال تزوّجن من أجنبي»، مشيرة إلى أنّ «التعديلات التي أضيفت إلى التشريع في السنوات الماضي أربكت تفسير النصوص القانونية وزادت حجم التعقيد في ما يتعلق بالبتّ في القضية أمام القضاء».

وبينما تقول البريكي إنّ «الضغط الجمعيات الأهلية دوراً كبيراً يجب أن يُعزَّز ليوضح أسباب اضطرار نساء لبيبات إلى الزواج من أجانب، من قبيل ارتفاع نسبة العنوسة في المجتمع وهجرة الشباب وارتفاع كلفة الزواج والمهور»، تلفت إلى أنّ «جوانب في القضية ما زالت متعسرة ويُعصى إنهاؤها جذرياً». وكمثال عن ذلك، تحكي البريكي عن «المتزوجات بمهاجرين سريين، خصوصاً في الجنوب الليبي. فقد نتج عن تلك الزيجات أولاد، لا يملك أباؤهم بشكل رسمي. كذلك ثمة زوجات لليبيات هجرهنّ أزواجهنّ الأجانب، الأمر الذي يصعّب البتّ في أوضاع أولادهنّ».

الإندونيسي ميرابي أوركيد في مهمة إنقاذ النباتات

بذور وأزهار

مهمات للطبيعة واستثمارات للربح

بالنسبة إلى أشخاص يتواجدون في أماكن تواجه تحديات بيئية كبيرة، تمثل العناية بالنباتات في مساحات قليلة صغيرة تحدياً يرتبط بأفكار الحفاظ على الغطاء الأخضر، وإنقاذ بعضها من مخاطر مواجهة كوارث طبيعية، أو تعديات ترتبط بمشاريع التمدن أو استخدام الأراضي لاستخراج معادن على حساب الطبيعة التي لا تعوض. يفعل ذلك كثيرون بمبادرات فردية، وأحدهم على سبيل المثال لا الحصر ميرابي أوركيد الذي ينشط منذ عام 1996 في مشتل صغير أقامه للحفاظ على نباتات تعرض وجودها لتهديدات كبيرة من ثوران براكين في إندونيسيا. يعمل بإمكانات متواضعة لمحاولة إعادة هذه النباتات إلى موطنها، حيث يجب أن تعيش وتتكاثر. وفي الإكوادور، يعمل متطوعون على مشاريع زراعية تشمل 1000 نوع من النباتات لإنتاج آلاف البذور المهمة لإبقاء نمو عجلة الطبيعة.وفي أماكن أخرى، تدرج العناية بالنباتات في استثمارات تستهدف أسواقاً عالمية تدرّ أرباحاً بالملايين، وأحدها لتلك التي تثمر زهور «الأوركيد» في تايلاند التي تطورت على مرّ السنوات من زراعة تتحكم بها طبقة النخبة إلى صناعة تغزو العالم، قبل أن يفرمل وباء كورونا أرباحها عبر إغلاق بعض مزارعها، وهو ما يتوقع أن يستمر في ظل الحرب الروسية على أوكرانيا. كذلك تهتم دول عدة، خصوصاً تلك النامية، بإقامة معارض زراعية تحقق أهدافاً زراعية وتجارية، وقد تعكس الصورة الإيجابية لمواكبتها متطلبات الحفاظ على البيئة، وهو ما يحصل في بريطانيا.

(العربي الجديد)

(الصور: فرانس برس، الأناضول، Getty)

داخل حديقة إنتاج يديرها متطوعون بيئيون في الإكوادور

مشروع زراعي لشاب في البرازيل

مشروع زراعي لشاب في البرازيل

تحضير معرض زراعي في بريطانيا

التفكير بزرع الأزهار حاضر وسط الحرب الأوكرانية

يشرف على ري شتول نباتات في تايلاند

في مصنع شتول بالصين